

العام للتطبيق في المملكة وتحديد مجموعة المعايير الدولية التي يمكن الاستفادة منها عن طريق التعديل عليها أو التعديل في بيئة العمل الحكومي واعتمد تحليل الملاءمة على مدى توفر حالات القياس والإفصاح بكل معيار لدى الجهات الحكومية وتحليل مدى ملاءمة المعيار لبيئة العمل الحكومياً كما نفذت دراسة ميدانية للوزارات والجهات الحكومية الثلاثين المشمولة بالدراسة بهدف توثيق الأحداث والعمليات الخاصة بها وقد توصلت الدراسة إلى أن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بشكلها الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين تعتبر بادئة من النهاية حيث صدر ( ) معياراً قبل اعتماد الإطار الفكري الخاص بالمعايير الدولية للقطاع العام مما أدى إلى أن تكون المعايير الدولية للقطاع العام أشبه ما تكون بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقطاع الخاص وهو ما يُقلص من ملاءمة تلك المعايير لبيئة العمل الحكومي في المملكة وذلك للأسباب الآتية معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بواسطة جهات مهنية مستقلة عن الحكومات وتقوم الجهات الحكومية بتبني هذه المعايير والتي تتطلب قياساً وإفصاحاً عالياً يتماشى مع توقعات و حاجات مجتمعاتها بما يساعدها على محاسبة الجهاز الحكومي عن طريق البرلمان وهذا هو منهج الدول الأنجلوسكسونية وفي حالة المملكة،